

تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية
الإسلامية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢م)

م . م . وسام فؤاد عباس

المعهد التقني كربلاء // قسم المحاسبة

المستخلص

إن الهدف من هذا البحث هو تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢م) ، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المعتمدة في تقويم الأداء المالي للمصارف . ولتحقيق هدف البحث تم استخراج متوسط المؤشرات المالية المستخدمة في تقويم أداء المصارف عينة البحث ، كما تم استخراج الانحراف المعياري لتلك المؤشرات المالية لمعرفة مدى تذبذب قيم تلك المؤشرات خلال سنوات الدراسة . وقد توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات التي أظهرتها نتائج البحث والتي من أهمها إن المصارف عينة البحث تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة تفوق بكثير النسبة المحددة من قبل البنك المركزي ، مما يشير إلى ضمان حقوق المودعين وانخفاض مستوى مخاطر السيولة ، ولكن ذلك قد يؤدي إلى ضياع فرصة استثمار هذه الأموال في مجالات تنموية متنوعة تخدم المجتمع العراقي . وتم الاعتماد على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث لتقديم مجموعة من التوصيات المنسجمة معها .

Abstract

The research seeks to evaluate the financial performance of the Islamic banks in Iraq by study, analyze and evaluate the financial performance of the Iraqi Islamic Banks during the years (2008-2012 AD) , by using the financial indicators adopted in assessing the financial performance of banks . To achieve the objective of this research has been extracted the average of the financial indicators used to assess the performance of the research sample banks, as has been extracted the standard deviation of these financial indicators to determine the extent of the fluctuation of the values of these indicators during the years of the study. The research found a set of conclusions demonstrated by the results of research and foremost of which is that the research sample banks retains large cash liquidity excess of the percentage specified by the central bank, which refers to ensuring the rights of depositors and the low level of liquidity risk , but it may lead to the loss of investment opportunity these funds in the areas of development which serves the Iraqi society. It was based on the conclusions of the research to provide a set of recommendations are consistent with it .



شهدت السنوات القليلة الماضية توسعاً سريعاً جداً للنظام المصرفي الإسلامي في العديد من الدول ، وقد ظهرت المصارف الإسلامية لجذب الزبائن الذين يبحثون عن التعامل المصرفي الخالي من الفائدة ، وذلك لكون الفائدة محرمة في الإسلام بوصفها نوعاً من أنواع الربا ، ولهذا السبب ظهرت المصارف الإسلامية للعمل بالاستناد إلى مبادئ الشريعة الإسلامية بعيداً عن التعامل بالفائدة الربوية أخذاً أو عطاءً ، وأصبح وجود المصارف الإسلامية في العصر الحالي ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي . وعلى اعتبار إن القطاع المصرفي يمثل قطاعاً هاماً في الاقتصاد الوطني لأي دولة ، ويمارس دوراً أساسياً في دعمه وتطويره ، ونظراً لكون المصارف الإسلامية تعد جزءاً من القطاع المصرفي ولما تشهده من انتشار متسارع لاسيما في المجتمعات الإسلامية ، لذا فإن من الضروري تقويم أداءها المالي لتحديد مدى قدرتها على إدارة موجوداتها ومعرفة حقيقة مركزها المالي ومدى قدرتها على الاستمرار والتطور ، فضلاً عن تشخيص مواطن القوة والضعف في أداءها المالي وتحديد سيولتها وربحياتها . وبالاستناد إلى ما تقدم سيتناول البحث تقويم الأداء المالي لعينة مختارة من المصارف العراقية الإسلامية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢م) باستخدام عدداً من النسب المالية الأساسية والمتمثلة بنسب السيولة ونسب الربحية ونسب ملاءة رأس المال ونسب توظيف الأموال ، ولتحقيق ذلك فقد قسم البحث إلى أربعة مباحث ، تضمن الأول منها منهجية البحث أما الثاني فقد تضمن الإطار المفاهيمي للبحث في حين خصص الثالث لعرض ومناقشة نتائج البحث وتضمن الرابع الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

أولاً : منهجية البحث

١- مشكلة البحث

تسعى جميع المؤسسات المالية والمصرفية ومنها الإسلامية إلى رفع أدائها المالي من خلال تحقيق أرباح مجزية على العمليات الاستثمارية والتمويلية التي تقوم بها ، وذلك من خلال تحقيق الاستخدام الأمثل لمواردها ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أهمية الاحتفاظ بسيولة كافية بما يكفل عدم التعرض إلى المخاطر . ولكن وعلى الرغم مما سبق نلاحظ بأن هناك ضعفاً في الأداء المالي لبعض المصارف العراقية الإسلامية وهذا ما يجسد مشكلة البحث .

٢- أهمية البحث

لقد شهدت المصارف الإسلامية خلال العقود الأخيرة نمواً كبيراً في عملياتها وفي عدد المتعاملين معها ، مما يتطلب صياغة الاستراتيجيات الناجحة لإدارة تلك المصارف ، بما يكفل استمرارها والنهوض بها بوصفها جزءاً من النظام الاقتصادي لأي بلد .

لذا لا بد لنا من تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بهدف رصد أية انحرافات ، ومن ثم محاولة تصحيح تلك الانحرافات بما يكفل استمرارية ونمو تلك المصارف التي لها دوراً كبيراً في النظام الاقتصادي الإسلامي ، وتشجيع التعامل مع هذا النوع من المصارف الذي يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية . ومن هنا تنبع أهمية البحث في تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق ومحاولة معالجة المشكلات التي تواجه هذه المصارف .

٣- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية في العراق وتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في أداءها المالي ، ومحاولة التنبؤ بالأداء المستقبلي لها ، من خلال استخدام بعض المؤشرات

المالية ، مثل مؤشرات السيولة ، ومؤشرات الربحية ، ومؤشرات ملاءة رأس المال ، ومؤشرات توظيف الأموال (مؤشرات النشاط) .

٤- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية رئيسة مفادها :

إن تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية يحدد مواطن الضعف في أداءها المالي ، ويسهم في وضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترضها من الناحية المالية .

٥- حدود البحث

أ- الحدود المكانية للبحث : وتمثلت بثلاث مصارف عراقية إسلامية تعد الأكثر شهرة في العراق فضلاً عن توفر بياناتها المالية ، وهذه المصارف هي المصرف العراقي ومصرف دجلة والفرات ومصرف إيلاف .
ب- الحدود الزمنية للبحث : وتمثلت بالمدة التي تم خلالها استخراج مؤشرات الأداء المالي بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف الإسلامية عينة البحث للمدة من عام ٢٠٠٨ ولغاية عام ٢٠١٢ .

٦- وصف عينة البحث

تمثلت عينة البحث بثلاثة مصارف إسلامية لكونها الأكثر شهرة في العراق ، فضلاً عن توفر بياناتها المالية لمدة الدراسة ، وفيما يأتي نبذة مختصرة كل من المصارف الثلاثة عينة البحث :

أ- المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية

ويعد المصرف الإسلامي الأكثر شهرة في العراق والذي يعد نواة الصيرفة الإسلامية ومن أوائل المصارف الأهلية ، فقد أسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش./٥٠١١ في ١٩/١٢/١٩٩٢ الصادرة من دائرة سجل الشركات ، وأجيز بالتعامل بالصيرفة والانتماء من قبل البنك المركزي العراقي في ٢٣/١٢/١٩٩٣ ، وقد حدد عقد التأسيس أهداف المصرف بالمساهمة في النمو الاقتصادي للبلد وخلق أوسع مجالات التعاون مع المصارف الحكومية والأهلية ضمن إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة وبما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية ، وبدأ المصرف بمزاولة نشاطه من خلال الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٣ وذلك بتقديم الخدمات المصرفية على اختلاف أنواعها إلى المواطنين واستثمار الأموال في مجالات الاستثمار المختلفة بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية استناداً إلى قانون تأسيسه وسعى المصرف إلى ترسيخ المفاهيم الإسلامية في العمل المصرفي^(١) .

ب- مصرف إيلاف الإسلامي

أسس المصرف باسم مصرف البركة للاستثمار والتمويل بموجب شهادة التأسيس الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات رقم (٧٧٨٨) في ٢٠٠١/١٨٣ برأسمال مقداره ملياري دينار مدفوع منه مليار دينار ، ويعد صدور إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ٨٨٤/٣/٩ في ٢٠٠١/٥/٣٠ بأمر المصرف أعماله من خلال الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠١ . وبتاريخ ٢٨/٦/٢٠٠٧ صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن التعديلات الآتية :

- تعديل اسم الشركة من مصرف البركة للاستثمار والتمويل إلى مصرف إيلاف الإسلامي - شركة مساهمة خاصة .
- تعديل المادة الثالثة من عقد الشركة وجعل نشاطها ممارسة أعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي .

(١) التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي .

ج- مصرف دجلة والفرات الإسلامي

أسس مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار بموجب شهادة التأسيس م. ش. / ٢٧٥٤٢ في ٢٤/٨/٢٠٠٥ الصادرة من دائرة مسجل الشركات وأجيز للعمل بالصيرفة والانتمان من البنك المركزي العراقي في ٢١/٥/٢٠٠٥ وفتح أبوابه للزيائن في ١/٢/٢٠٠٧. واستمر المصرف في تطوير منتجاته المصرفية وخدماته بهدف المساهمة بتطوير الاقتصاد العراقي .

ثانياً : بعض الدراسات السابقة

شكلت الدراسات السابقة منبعاً مهماً أفاد منه الباحث في بناء هيكلية البحث الحالي ومنهجيته ، واستخدم بعضها في تعزيز الجانب النظري للبحث ، فضلاً عن استخدامها جزء من دراسات سابقة ، والجدول (١) يوضح عرضاً موجزاً لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث من خلال توضيح طبيعة هذه الدراسات وأهدافها وأهم الاستنتاجات التي توصلت إليها .

(١) التقارير المالية السنوية لمصرف دجلة والفرات الإسلامي .

(٢) التقارير المالية السنوية لمصرف إيلاف الإسلامي .

جدول (١) عرض بعض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث

ت	الباحث	عنوان الدراسة	السنة	مواصفات العينة	هدف الدراسة	أهم الاستنتاجات
١	المومني والسروجي	مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية	٢٠٠٧	مصرف إسلامي واحد وهو البنك الإسلامي الأرنبي وأحد عشر مصرفاً تقليدياً	مقارنة أداء البنك الإسلامي الأرنبي مع أداء المصارف التقليدية	عدم وجود فروقات بين أداء البنك الإسلامي الأرنبي وأداء المصارف التقليدية فيما يتعلق بنسب الربحية أما باقي النسب فقد أظهرت متوسطاتها فروقات ذات دلالة إحصائية
٢	Badreldin	قياس أداء المصارف الإسلامية بتبني النسب التقليدية	٢٠٠٩	مصرف إسلامي واحد وهو مصرف البركة	اختبار إمكانية استخدام النسب المالية التقليدية في قياس أداء المصارف الإسلامية	إن النموذج المكون من النسب المالية التقليدية يعد ناجحاً جداً للاستخدام في قياس أداء المصارف الإسلامية
٣	Saud	تحليل أداء الصيرفة الإسلامية	٢٠١١	أحد عشر مصرفاً من القطاع المصرفي السعودي	تحليل ومقارنة أداء المصارف السعودية واختبار تأثير مؤشرات الخصائص الداخلية لتلك المصارف على الأداء المالي	إن جميع المصارف السعودية تعمل بشكل جيد للمحافظة على استقرار القطاع المصرفي ، وإن حجم المصرف له تأثير سلبي على أداء المصارف السعودية في حين أن موجوداتها لها تأثير إيجابي على الربحية
٤	Usman & Khan	تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان	٢٠١٢	ثلاث مصارف إسلامية وثلاثة مصارف تقليدية في باكستان	مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية	إن المصارف الإسلامية في باكستان لديها معدلات نمو وريحية وسيولة أعلى من المصارف التقليدية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات السابقة .

المبحث الثاني

الإطار المفاهيمي للبحث

أولاً : المصارف الإسلامية

تمهيد

لقد قطعت المصارف الإسلامية منذ بدء ظهورها في العقد السابع من القرن الماضي ، شوطاً كبيراً من الزمن ، استطاعت خلاله تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية والاجتماعية المتميزة للبلدان الإسلامية التي تعمل داخلها ، كما استطاعت إعادة النور إلى التعامل القائم على أحكام الشريعة الإسلامية بين الناس بعد أن كان يقرب من التلاشي ، وتهدف هذه المصارف الإسلامية إلى تغطية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في ميدان الخدمات المصرفية وأعمال التمويل والاستثمار المنظمة على أسس إسلامية (مشتهى ، ٢٠١١ : ١٥) . واستناداً إلى ما سبق ولأهمية المصارف الإسلامية وما لها من دور مهم في المجتمعات الإسلامية ، لابد من معرفة مستوى أدائها وتقويمه من خلال تشخيص مواطن القوة ودعمها ومواطن الضعف واقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها ، وذلك باستخدام المؤشرات المالية المعتمدة في تقييم الأداء المالي للمصارف .

١- نشأة المصارف الإسلامية

تعود نشأة المصارف الإسلامية إلى عام ١٩٦٣م عندما أنشأت بنوك الادخار المحلية في الدقهلية في مصر ، ثم تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م في القاهرة ، وعمل في مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن ، ثم بعد ذلك كانت هناك محاولة مماثلة في باكستان ، ثم البنك الإسلامي للتنمية في السعودية عام ١٩٧٤م ، تلاه مصرف دبي الإسلامي عام ١٩٧٥م ، ثم بنك فيصل الإسلامي السوداني عام ١٩٧٧م ، ثم بيت التمويل الكويتي عام ١٩٧٧م ، ثم بنك فيصل الإسلامي المصري عام ١٩٧٧م ، وفي الأردن البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام ١٩٧٨م ، فالبنك العربي الإسلامي الدولي عام ١٩٩٧م (سمحان ومبارك، ٢٠٠٩ : ٣٠) .

وفي العراق بدأت الصناعة المصرفية الإسلامية بالانتشار ، إذ بدأت بمصرف واحد وهي الآن بحدود ثمانية مصارف ، منها (المصرف العراقي الإسلامي ، ومصرف كردستان ، والمصرف الوطني الإسلامي ، ومصرف دجلة والفرات ، ومصرف البلاد الإسلامي ، ومصرف إيلاف الإسلامي ، ومصرف التعاون الإقليمي) تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، وهذا يدل على الوعي الكبير لدى شرائح واسعة من المجتمع بهذا المنتج الجديد الذي بدأ يزاحم الصيرفة التقليدية ويكاد أن يزيحها (الشمري، ٢٠١١ : ١١١) .

٢- مفهوم المصارف الإسلامية

لا يوجد تعريف محدد للمصارف الإسلامية متفق عليه ، بل توجد تعريفات عديدة لها ، وهذه التعريفات تشمل مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة ، وللوقوف على مفهوم المصارف الإسلامية لابد من استعراض بعض التعريفات الخاصة بها ، والتي نوردتها في الجدول (٢) .

جدول (٢) بعض إسهامات الكتاب والباحثين في تعريف المصارف الإسلامية

ت	الكاتب أو الباحث	السنة	الصفحة	التعريف
١	العلي	٢٠٠٨	٩٨	مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً
٢	العجلوني	٢٠١٠	١١٠	مؤسسات مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية
٣	بورقبة	٢٠١١	٥	المؤسسات المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك فيما يخص عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً وعطاءً
٤	Saud	٢٠١١	١٥	تلك المصارف التي تتبع الشريعة الإسلامية في معاملاتها التجارية والتي تأمر بأن تكون تلك المعاملات قانونية (حلال) وتمنع المعاملات التي تتضمن الفائدة (الربا)
٥	Usman & Khan	٢٠١٢	٢٥٤	المصارف التي تعمل وفق النظام المصرفي المتوافق مع مبادئ القانون الإسلامي (الشريعة الإسلامية) الموجهة من قبل الاقتصاديات الإسلامية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الإدارية .

بملاحظة التعريفات السابقة نجد أن الكتاب والباحثين قد اتفقوا على أن السمة الأساسية للمصارف الإسلامية هي أنها تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ، لذا يمكن تعريف المصارف الإسلامية بأنها ((مؤسسات مالية تلتزم بجميع معاملاتها بأحكام الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً وتهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية)) .

٣- أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية

أشار (Al-Kandri,2009:149-150) إلى مجموعة من الاختلافات بين المصارف الإسلامية

والتقليدية أهمها ما يأتي:

أ- تدير المصارف الإسلامية عملياتها بالاستناد إلى المشاركة في الأرباح والخسائر ، لذا فإن عملياتها خالية من الربا ، أما المصارف التقليدية فإنها تعتمد على الفائدة التي تكون محددة ومضمونة سواء الفائدة المدفوعة على الودائع أو التي تحصل عليها من القروض .

ب- إن المصارف الإسلامية ولكي تحتسب العوائد بشكل صحيح لكل من المصرف والزبان ، فإنها لا تمزج أموال المصرف (رأس المال المصرف) مع أموال المستثمرين (ودائع الزبان) ، أما المصارف التقليدية فهي

تمزج الأموال بغض النظر عن مصدرها لأنها تدفع مبلغ محدد من الفائدة في مدة محددة من الزمن على الأموال المودعة لديها .

ج- إن المصارف الإسلامية لا تقدم قروضاً مباشرة كالتي تقدمها المصارف التقليدية ، بل تمويل حاجات الزبائن من خلال عدة طرق مثل المشاركة التي تلتزم فيها المصارف الإسلامية بشراء البضائع المطلوبة من قبل الزبون وتبيعها له بربح متفق عليه مقابل الدفع النقدي أو الآجل .

د- إن المصارف الإسلامية على عكس التقليدية غير مسؤولة عن خسارة الأموال المودعة لديها ، لأنها تأخذ دور المضارب فقط (مدير الأموال) دخلت في عقد مع الزبون المودع للأموال بالاستناد إلى مشاركة الأرباح أو الخسائر .

هـ- تخضع العمليات المصرفية الإسلامية بالإضافة إلى الرقابة المالية إلى رقابة شرعية لضمان أنها تعمل وفق مبادئ الإسلام ، أما المصارف التقليدية فإن عملياتها تخضع للرقابة المالية حصراً.

ثانياً : تقويم الأداء المالي

١- مفهوم تقويم الأداء المالي

يحتل تقويم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في غالبية الاقتصاديات ، إذ ركزت عليه الكثير من الأبحاث المحاسبية والإدارية ، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمد عليها منشآت الأعمال ، ومن هذا المنطلق من الضروري تحقيق عوائد قصوى لضمان الاستمرار والنمو وذلك بالاستغلال الأمثل لتلك الموارد ، وإن تقويم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية ، إذ يوفر للإدارة معلومات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المصارف والتعرف على اتجاهات الأداء فيها (الزبيدي، ٢٠١١ : ٩٤-٩٥) .

ويعد الأداء وسيلة مهمة لتشخيص نقاط القوة والضعف في أداء أنشطة المصرف ومن ثم توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ التدابير التصحيحية التي تكفل بقاء المصرف في سوق المنافسة ومن ثم تحقيق الإيرادات والأرباح ، وإن التفوق بالأداء المالي يضمن للمصرف مركزاً تنافسياً متفوقاً ويفتح الآفاق أمامه نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره (عبد الستار ، ٢٠١٢ : ١١٩) .

ويعد تقويم الأداء الخطوة النهائية في سلسلة العملية الإدارية ، إذ إن العملية الإدارية تبدأ بتحديد الأهداف المرغوبة كنتيجة للانتفاع من الموارد المتاحة للوحدة الإدارية ، ومن ثم يتم إعداد الخطة اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والتي يتم متابعتها من خلال عملية الرقابة خلال التنفيذ لكي تحدد انحرافات النتائج الفعلية عن الأهداف والخطة المحددة ، وعملية الرقابة تؤدي إلى عملية التقويم (EI-Dalabeeh, 2013:15) :

ولتحديد مفهوم تقويم الأداء المالي نورد الجدول (٣) الذي يتضمن بعض إسهامات الكتاب والباحثين في تعريف تقويم الأداء المالي .

جدول (٣) بعض إسهامات الكتاب والباحثين في تعريف تقويم الأداء المالي

ت	الكاتب أو الباحث	السنة	الصفحة	التعريف
١	عبد الغني	٢٠٠٦	٤١	تقديم حكم ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة
2	أحمد والكسار	٢٠٠٩	٧	قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة (الموجودات ، المطلوبات ، حقوق المساهمين ، والنشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد مدى متانة المركز المالي للمؤسسة وعلى ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي
3	المطيري	٢٠١٢	٢٠	عملية شاملة تستخدم فيها البيانات المحاسبية للوقوف على الحالة المالية للمصرف ، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال مدة زمنية معينة
4	عصام	٢٠١٢	٦٠	تقديم حكم عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة ويعد قياساً للنتائج المتحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات الإدارية .

بملاحظة التعريفات الواردة في الجدول (٣) نجد أن أغلب الكتاب والباحثون قد اتفقوا على أن تقويم الأداء المالي هو عملية إصدار حكم عن مدى كفاءة المصرف أو المؤسسة الاقتصادية في إدارة مواردها المتاحة ، وبذلك يمكن إيجاد تعريف شامل لتقويم الأداء المالي على أنه ((تقديم حكم ذو قيمة عن مدى كفاءة المصرف في إدارة موجوداته وموارده المتاحة وتحديد مدى متانة المركز المالي للمصرف من خلال استخدام البيانات المحاسبية خلال مدة زمنية معينة)) .

٢- معايير تقويم الأداء المالي للمصارف

هناك العديد من المعايير المستخدمة للحكم على الأداء المالي للمصارف ، ومن أهمها (التيمي وقدمي ،

٢٠٠٥ : ٩-١٠) :

أ- المعايير المطلقة

وهي تلك النسب التي أصبح استخدامها في حقل التحليل المالي متعارفاً عليه رغم اختلاف نوع وعمل المنظمة ، ومن أمثلتها نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة وغيرها .

ب- معيار الصناعة

وهو متوسط نسبة مأخوذة لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى صناعة واحدة عن مدة زمنية محددة . ويفيد هذا المعيار عند مقارنة النسبة الخاصة بالمصرف موضوع الدراسة في معرفة المركز النسبي له ، ومدى التطابق أو التباين مع معدل الصناعة للقطاع المصرفي .

ج- المعيار التاريخي

يعد هذا المعيار أداة هامة لتقويم أداء المصرف بمقارنة المؤشرات المالية للمصرف ذاته

ولكن لفترات زمنية سابقة ، ومن ثم يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية ، والكشف عن مدى التغير الحادث في الأداء .

د- المعيار المخطط

وهو عبارة عن تصور يبحث في الجوانب المختلفة للعمليات المستقبلية وتكون لمدة محددة . ومن أمثلة المعيار المخطط قيام إدارة المصرف بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المالكين قبل بداية السنة المالية ، ثم تقوم الإدارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المخطط والمتحقق فعلاً .

هـ- المعيار الوضعي

هو نسبة أو رقم تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به ، مثل النسب التي يطلب البنك المركزي من المصارف الالتزام بها مثل نسبة القروض إلى الودائع .

ومن الجدير بالذكر إن البحث الحالي اعتمد المعيار التاريخي في تقويم أداء المصرف عينة البحث من خلال دراسة وتتبع مؤشرات الأداء المالي للمصارف العراقية الإسلامية عينة البحث خلال سلسلة زمنية امتدت لخمس سنوات للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٢م) ، كما اعتمد البحث المعيار الوضعي من خلال مقارنة بعض نسب المؤشرات بالمعيار أو المعدل الذي وضعه وحدده البنك المركزي العراقي .

٣- مؤشرات تقويم الأداء المالي للمصارف الإسلامية

إن عملية تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية لا تختلف عن ما هي عليه في المصارف التقليدية ، إذ تتم باستخدام النسب المالية التي تعد من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الإدارات في تحليل القوائم المالية للوقوف عند مدى سلامة المركز المالي للمؤسسات ومعرفة سيولتها وربحيتها وموقف الأموال المتاحة للتوظيف فضلاً عن مدى ملاءة رأس المال ، ويمكن تصنيف النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية إلى تصنيفات متنوعة هي (الموسوي، ٢٠١١: ٥٨-٦٣) :

أ- نسب السيولة .

ب- نسب الربحية .

ج- نسب كفاية (ملاءة) رأس المال .

د- نسب توظيف الأموال .

وسيمت توضيح هذه التصنيفات وأهم النسب التي تتضمنها فيما يأتي :

أ- نسب السيولة

من أهم النسب التي تستخدم في قياس السيولة المصرفية هي (صباح، ٢٠٠٨: ٣٦) :

- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

تقيس هذه النسبة مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف سحبات المودعين ، وتحسب وفق الصيغة الآتية :

نقد في الصندوق و لدى المصارف

نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع = ----- * ١٠٠%

إجمالي الودائع

- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته ، وتحسب وفق الصيغة الآتية :
نقد في الصندوق و لدى المصارف

$$\text{نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{نقد في الصندوق و لدى المصارف}}{\text{إجمالي الموجودات}} * 100\%$$

ب- نسب الربحية

أشار (الكروي، ٢٠٠٩ : ٥-٦) إلى نسب متعددة لقياس الربحية المصرفية أهمها :
- معدل العائد على حقوق الملكية
وتقيس هذه النسبة معدل العائد المتحقق عن استثمار أموال المالكين ، وان ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية هو دليل لأداء الإدارة الكفوء ، وتحسب وفق الصيغة الآتية :
صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}} * 100\%$$

- معدل العائد على الودائع
وتستخدم لقياس مدى نجاح إدارة المصرف في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ،
وتحسب وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

ج- نسب كفاية (ملاءة) رأس المال

هناك العديد من النسب التي تستخدم في قياس كفاية (ملاءة) رأس المال في المصارف ولكن تم استخدام أهم هذه النسب والتي تتلاءم مع طبيعة القطاع المصرفي وهي :

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المصرف على ضمان ودائع مودعيه ، وان ارتفاع هذه النسبة من خلال زيادة رأسمال المصرف أو انخفاض ودائعه تعني زيادة في ملاءة المصرف ، أما انخفاضها فيعني العكس من ذلك ، وتحسب وفق الصيغة الآتية (سعيد ، ٢٠٠٤ : ١٣) :

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}} * 100\%$$

- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
وتقيس هذه النسبة مدى ملاءة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة ، وتحدد قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة ، ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة المصرف على تحقيق درجة أعلى من الأمان ، وتحسب وفق الصيغة الآتية (شاهين وصباح ، ٢٠١١ : ١١) :

حقوق الملكية

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات = ----- * ١٠٠%

إجمالي الموجودات

د- نسب توظيف الأموال (نسب النشاط)

أشار كل من (المومني والسروجي، ٢٠٠٧: ١٢٠) إلى أن أهم نسب توظيف الأموال هي :

- نسبة استثمار الودائع

وتقيس قدرة المصرف على توظيف الأموال المودعة لديه . وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

إجمالي الاستثمارات

نسبة استثمار الودائع = ----- * ١٠٠%

إجمالي الودائع

- نسبة توظيف الموارد

وتقيس قدرة المصرف على توظيف الموارد المتاحة لديه ، وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

إجمالي الاستثمارات

نسبة توظيف الموارد = ----- * ١٠٠%

إجمالي الودائع + حقوق الملكية

المبحث الثالث

عرض ومناقشة نتائج البحث

يتضمن هذا المبحث عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال احتساب نسب مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة البحث، فضلاً عن استخراج المتوسط والانحراف المعياري لكل نسبة من تلك النسب خلال مدة الدراسة ، وكما موضح في الجدول (٤) .

جدول (٤) مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية عينة البحث

الانحراف	المتوسط %	٢٠١٢ %	٢٠١١ %	٢٠١٠ %	٢٠٠٩ %	٢٠٠٨ %	المصارف	النسب المالية	نسب السيولة
43.02	158.6	119.9	115.5	186.9	195.2	96.7	العراقي	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	
63.4	161.4	194.7	149.6	246.9	77.9	137.8	إيلاف		
36.9	65.3	30.6	38.5	117.2	50.4	89.7	دجلة والفرات		
34.2	123.2	115.1	101.2	183.7	107.8	108.1	المتوسط	نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	
9.01	64.7	55.5	70.9	59.3	73.7	48.9	العراقي		
13.2	59.3	62.9	62.6	70.1	36.3	64.8	إيلاف		
12.1	32.3	18.7	24.8	41	28.7	48.3	دجلة والفرات		
4.9	51.1	45.7	52.8	56.8	46.2	54	المتوسط	L.	
5.4	2.9	12.8	10.2	0.19	0.98	(1.32)	العراقي		

14.1	19.9	8.1	17.1	19.4	43.8	11.3	إيلاف	معدل العائد على
2.5	7.2	6.2	9.4	7.2	9.5	3.6	دجلة والفرات	حقوق الملكية
5.03	10.5	9.03	12.2	8.9	18.1	4.5	المتوسط	
4.8	2.6	12.97	6.2	0.38	1.58	(1.22)	العراقي	معدل العائد على الودائع
11.2	17.2	8.7	14.2	22	34.2	6.9	إيلاف	
1.5	4.1	3.1	3.1	5.6	5.9	2.8	دجلة والفرات	
3.96	8.4	8.3	7.8	9.3	13.9	2.8	المتوسط	
49.4	136.4	101.4	60.3	203.1	161.2	92.1	العراقي	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع
21.8	88.8	108.5	83.3	113.3	78	61.1	إيلاف	
19.3	60.2	50.5	32.6	77.6	62	78.3	دجلة والفرات	
27.2	90.9	86.8	58.7	131.3	100.4	77.2	المتوسط	
9.7	54.2	46.96	36.98	64.5	60.9	46.6	العراقي	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات
3.03	33.4	35	34.9	32.2	36.3	28.7	إيلاف	
8.01	31.3	30.8	21	27.1	35.3	42.1	دجلة والفرات	
18.1	31.1	37.6	30.96	41.3	44.2	39.1	المتوسط	
8.2	10.9	17.1	3.3	24.4	17.03	1.3	العراقي	نسبة استثمار الودائع
6.3	8.6	3.3	2.7	6.7	13.2	17	إيلاف	
17.6	27.5	0	19.6	41.4	39.1	37.2	دجلة والفرات	
8.1	16.2	6.8	8.5	24.2	23.1	18.5	المتوسط	
3.2	4.5	8.5	2.1	8.6	6.5	0.7	العراقي	نسبة توظيف الموارد
4	4.9	1.6	1.5	3.2	7.4	10.6	إيلاف	
9.98	16.6	0	14.8	23.3	24.1	20.9	دجلة والفرات	
3.98	8.9	3.4	6.1	11.7	12.7	10.7	المتوسط	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث .

١- نسب السيولة^(١)

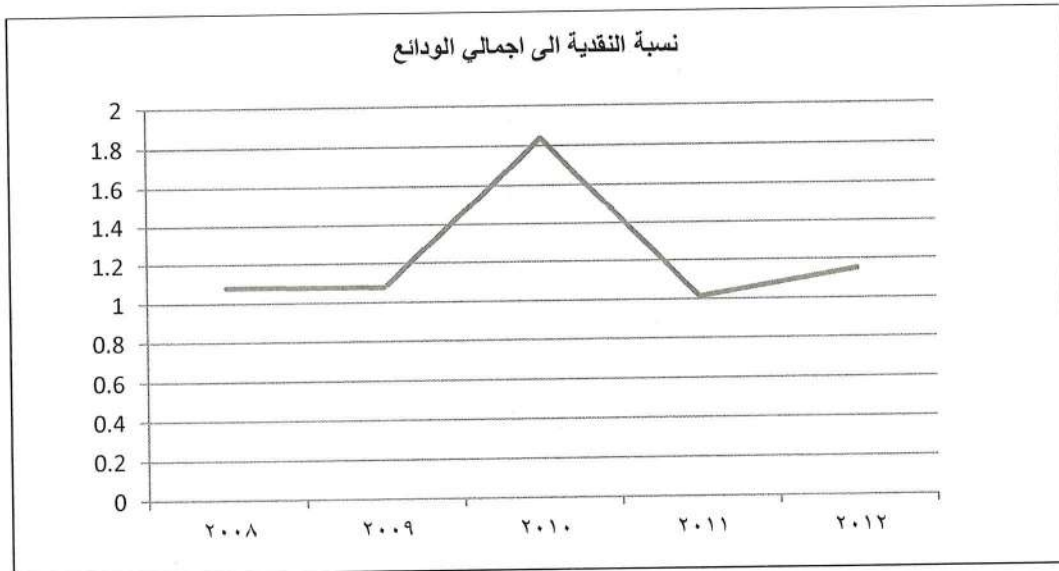
أظهرت نتائج البحث الخاصة بنسب السيولة الظاهرة في الجدول (٤) وجود فائض كبير في سيولة المصارف عينة البحث خلال جميع سنوات الدراسة ، مما يزيد من قدرة تلك المصارف على الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين في أي وقت ويقلل تعرضها لمخاطر السيولة ، وقد تجلّى ذلك واضحاً من خلال ما يأتي :

أ- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

بملاحظة بيانات هذه النسبة الواردة في الجدول (٤) نجد أن هناك ارتفاعاً كبيراً في هذه متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث لكل عام عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، إذ بلغ أقل متوسط لها 101.2% وذلك في عام ٢٠١١ ، أما أعلى نسبة فقد بلغت 183.7% وذلك في عام 2010 ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى السيولة التي تحتفظ بها المصارف عينة البحث في خزائنها ولدى المصارف الأخرى ، وبلغ المتوسط العام لهذه النسبة خلال مدة الدراسة 123.3 % ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى سيولة المصارف خلال تلك المدة ، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة خلال مدة الدراسة إلى سياسة التحفظ التي تتبعها المصارف الإسلامية في أعمالها ، في حين بلغ الانحراف المعياري ٣٤,٢ ، مما يدل على تذبذب متوسط هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة . ويجب ملاحظة أن مصرف إيلاف جاء بالمرتبة الأولى من حيث ارتفاع هذه النسبة ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة لهذا المصرف خلال مدة البحث ١٦١,٤% وبتحرف معياري ٦٣,٤ ، مما يدل على أن هذا المصرف يعد الأكثر تحفظاً في أعماله والأقل استثماراً لودائعه ، ثم تلاه المصرف العراقي واحتل المرتبة الثانية ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة لهذا المصرف خلال سنوات البحث ١٨٥,٦% وبتحرف معياري ٦٣,٤ ، في حين تبوّع مصرف دجلة والفرات المرتبة الثالثة والأخيرة من بين المصارف الثلاثة عينة البحث فيما يتعلق بهذه النسبة ، إذ بلغ متوسطها لهذا المصرف خلال مدة البحث ٦٥,٣% وبتحرف معياري ٣٦,٩ . والشكل (1) يوضح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة .

(١) حددها البنك المركزي العراقي بنسبة ٣٠% كحد أدنى بحسب ما جاء في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

الشكل (1) تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة البحث

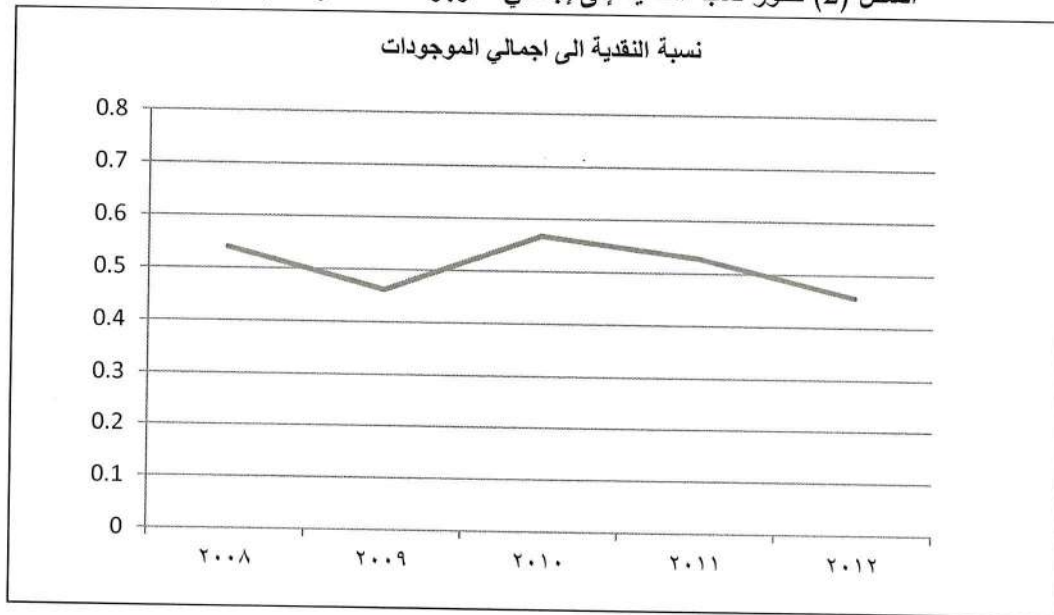


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

ب- نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات

بملاحظة النتائج الظاهرة في الجدول (٤) نجد أن هناك ارتفاعاً كبيراً أيضاً في هذه النسبة خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ أقل متوسط لهذه النسبة للمصارف عينة البحث ٤٥,٧% وذلك في عام ٢٠١٢ ، أما أعلى نسبة فقد بلغت ٥٦,٨% في عام ٢٠١٠ ، وبلغ المتوسط العام لهذه النسبة 51.1% ، مما يشير إلى ارتفاع مستوى النقدية السائلة التي تحتفظ بها المصارف عينة البحث في خزائنها ولدى المصارف نسبة إلى موجوداتها عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، ويعود سبب ارتفاع هذه النسبة خلال مدة الدراسة إلى السياسة المتحفظة أيضاً للمصارف الإسلامية ، فضلاً عن التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية في استثمار الأموال مما يجعلها مقيدة في استثمار أموالها في المجالات التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية فقط دون غيرها ، وبلغ الانحراف المعياري ٤,٤ ، مما يشير إلى أن هناك تذبذب طفيف في هذه النسبة خلال مدة الدراسة . ولابد من الإشارة إلى أن المصرف العراقي حصل على المتوسط الأعلى لهذه النسبة خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ ٦٤,٧% وانحراف معياري ٩,٠١ ، وجاء مصرف إيلاف بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي لهذه النسبة بلغ ٥٩,٣% وانحراف معياري ١٣,٢ ، أما مصرف دجلة والفرات فقد أخذ المرتبة الثالثة أيضاً كما في النسبة السابقة ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة ٣٢,٣% وانحراف معياري ١٢,١ ، وهذه النتائج تدل على أن المصارف عينة البحث تمتلك قدرة عالية على مواجهة التزاماتها من خلال الأرصدة النقدية التي تمتلكها وتندرج هذه القدرة من المصرف العراقي إلى مصرف إيلاف ومن ثم إلى مصرف دجلة والفرات . والشكل (2) يوضح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة .

الشكل (2) تطور نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

٢- نسب الربحية

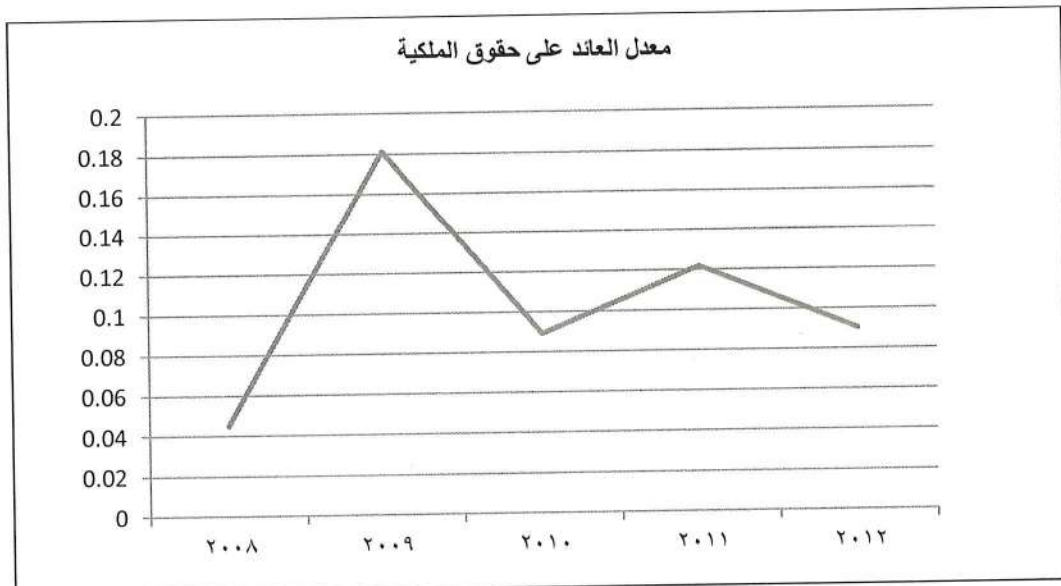
يتضح من نتائج البحث الخاصة بنسب الربحية الواردة في الجدول (٤) بأن هناك تذبذباً في أداء المصارف عينة البحث فيما يتعلق بتحقيق الربحية خلال مدة الدراسة ، وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال ما يأتي :



أ- معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال ما ورد في الجدول (٤) ، نجد أن هناك تذبذباً في هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث ٤,٥% في عام 2008 ثم ارتفع بعدها ليصبح ١٨,١% في عام ٢٠٠٩ ، ثم انخفض في عام ٢٠١٠ ليصبح ٨,٩% ، ومن ثم عاد إلى الارتفاع ليصبح ١٢,٢% في عام ٢٠١١ ، وبعدها انخفض إلى ٩,٠٣% في عام ٢٠١٢ ، مما يشير إلى أن المصارف عينة البحث قد حققت معدل عائد على حقوق الملكية منخفض في عام ٢٠٠٨ ، ولكن بعد ذلك بدأت تحقق معدلات عالية خلال سنوات الدراسة اللاحقة على الرغم من تذبذب تلك المعدلات ، وهذا يدل على إتباع المصارف الإسلامية عينة البحث إلى إستراتيجية معينة كانت كفيلة بالنهوض بمعدلات الربحية عن معدل السنة الأولى من الدراسة ، ويشير أيضاً إلى تحقيق المصارف عينة البحث معدلات مرضية من استثمار أموال المالكين . و لا بد من الإشارة إلى أن المصارف الثلاثة عينة البحث كانت متفاوتة بشكل كبير في هذا المعدل ، إذ حقق مصرف إيلاف معدل عائد على حقوق الملكية بلغ ١٩,٩% ، مما يدل على تحقيق مستوى ربحية جيد خلال مدة الدراسة وبلغ الانحراف المعياري ١٤,١ ، في حين بلغ معدل العائد على حقوق الملكية الذي حققه مصرف دجلة والفرات ٧,٢% وبانحراف معياري ٢,٥ ، وهذه النتائج تدل على أن هذا المصرف تصدر في المرتبة الثانية من حيث مستوى الربحية الذي حققه ، أما المصرف العراقي فقد كان المصرف الأقل تحقيقاً للربحية واحتل المرتبة الأخيرة من حيث مستوى الربحية خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية الذي حققه هذا المصرف خلال مدة الدراسة ٢,٩% وبانحراف معياري ٥,٤ ، فضلاً عن تحقيقه خسارة في السنة الأولى من سنوات الدراسة . والشكل (3) يوضح تطور هذه النسبة خلال سنوات الدراسة .

الشكل (3) تطور معدل العائد على حقوق الملكية للمصارف عينة البحث

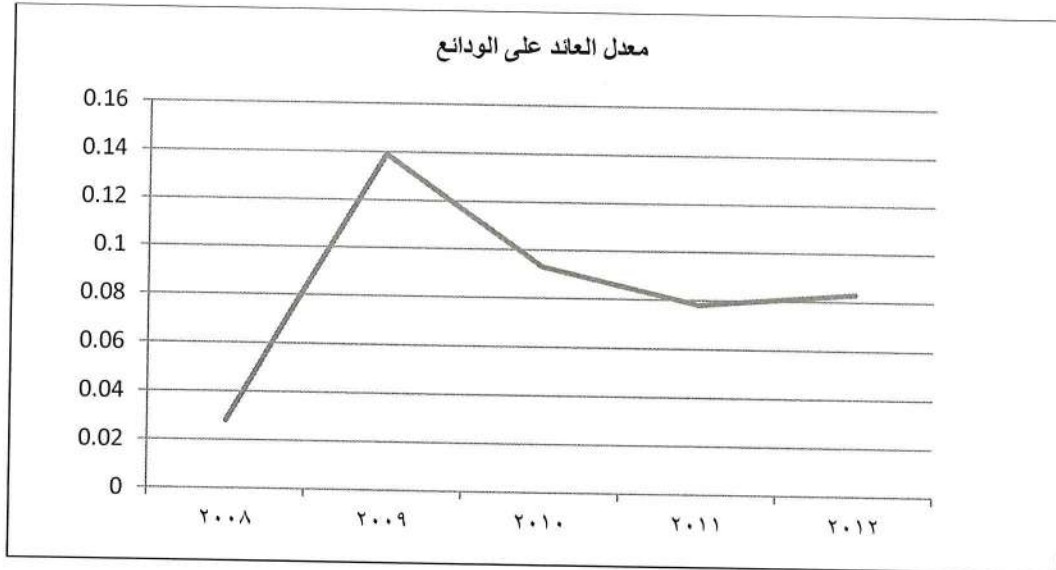


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

ب- معدل العائد على الودائع

من خلال نتائج الجدول (٤) ، نجد أن هناك تذبذباً في هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً وبشكل متواز تقريباً مع النسبة السابقة ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة ٢,٨% في عام ٢٠٠٨ ، في حين ارتفع بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ ليصبح ١٣,٩% ، ثم عاد بعدها إلى الانخفاض في عام ٢٠١٠ ليصبح ٩,٣% ، وانخفض بعد ذلك ليصبح ٧,٨% في عام ٢٠١١ ، ومن ثم ارتفع ليصبح ٨,٣% في عام ٢٠١٢ ، مما يدل على أن المصارف عينة البحث قد حققت معدلات مرضية الربحية الناتجة عن استثمار ما لديها من ودائع . وتجدر الإشارة إلى أن مصرف إيلاف احتل المرتبة الأولى أيضاً ، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الودائع الذي حققه هذا المصرف خلال مدة الدراسة ١٧,٢% وبتباخراف معياري ١١,٢ ، وهذه النتائج تدل على إن مصرف إيلاف كان الأكثر تحقيقاً للربحية من استثمار ودائعه والأكثر تذبذباً في معدلات العائد على الودائع خلال مدة الدراسة ، أما مصرف دجلة والفرات فقد جاء بالمرتبة الثانية بمتوسط بلغ ٤,١% وبتباخراف معياري بلغ ١,٥ ، في حين جاء المصرف العراقي بالمرتبة الثالثة بمتوسط بلغ ٢,٦% وبتباخراف معياري ٤,٨ ، والشكل (4) يوضح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة .

الشكل (4) تطور معدل العائد على الودائع للمصارف عينة البحث



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

٣- نسب كفاية (ملاءة) رأس المال^(١)

يتضح من نتائج البحث الخاصة بنسب كفاية (ملاءة) رأس المال الظاهرة في الجدول (٤) بأن مستوى ملاءة رأس المال في المصارف عينة البحث هو مستوى جيد خلال جميع سنوات الدراسة ، مما يشير إلى إن المصارف عينة البحث تتمتع بمركز مالي جيد ، وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال ما يأتي :

أ- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

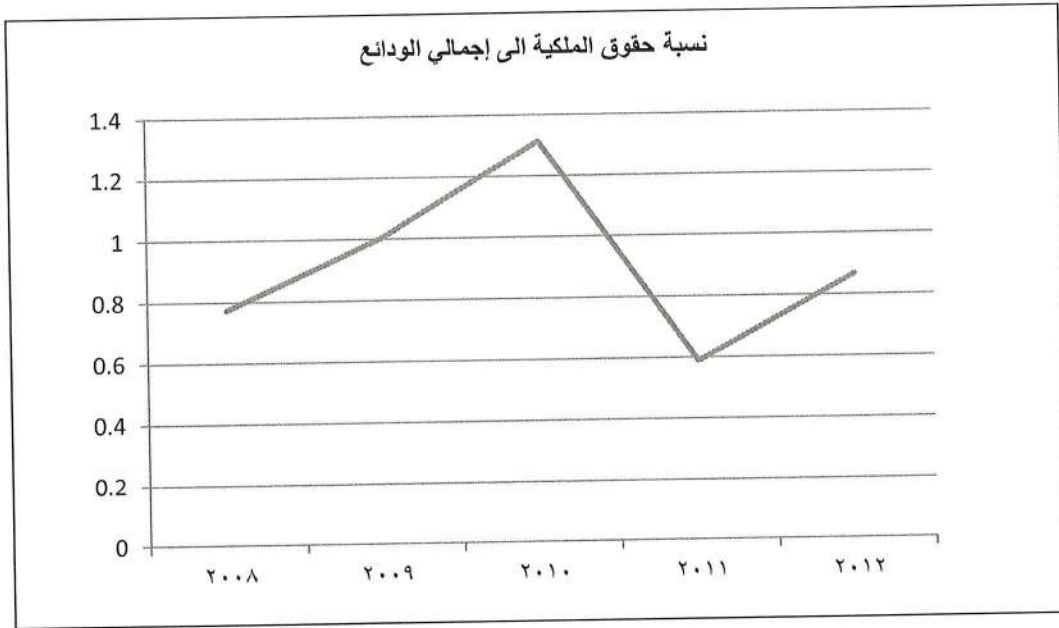
يتضح من خلال ما ورد في الجدول (٤) بأن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال جميع سنوات الدراسة عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، إذ بلغ أقل متوسط 58.7% وذلك في عام 2011 ، في حين بلغ أعلى متوسط ١٣١,٣% في عام ٢٠١٠ ، وبلغ متوسط هذه

النسبة خلال مدة الدراسة للمصارف عينة البحث ٩٠,٩% ، وهذا يدل على ارتفاع ملاءة رأس المال للمصارف عينة البحث وضمن ودائع مودعيها ، وبلغ الانحراف المعياري ٢٧,٢ وهذا يشير إلى تذبذب هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة . ويجب ملاحظة أن المصرف العراقي جاء هنا بالمرتبة الأولى بمتوسط بلغ ١٣٦,٤% وبانحراف معياري ٤٩,٤ ، مما يدل على أن هذا المصرف هو الأكثر قدرة على ضمان حقوق المودعين ، واحتل مصرف إيلاف المرتبة الثانية بمتوسط بلغ ٨٨,٨% وبانحراف معياري ٢١,٨ ، ومن ثم تلاه مصرف دجلة والفرات

(١) حددها البنك المركزي العراقي بنسبة ١٥% كحد أدنى بحسب ما جاء في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.

، إذ جاء بالمرتبة الثالثة بمتوسط بلغ ٦٠,٢% وبانحراف معياري ١٩,٣ . والشكل (5) يوضح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة .

الشكل (5) تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف عينة البحث



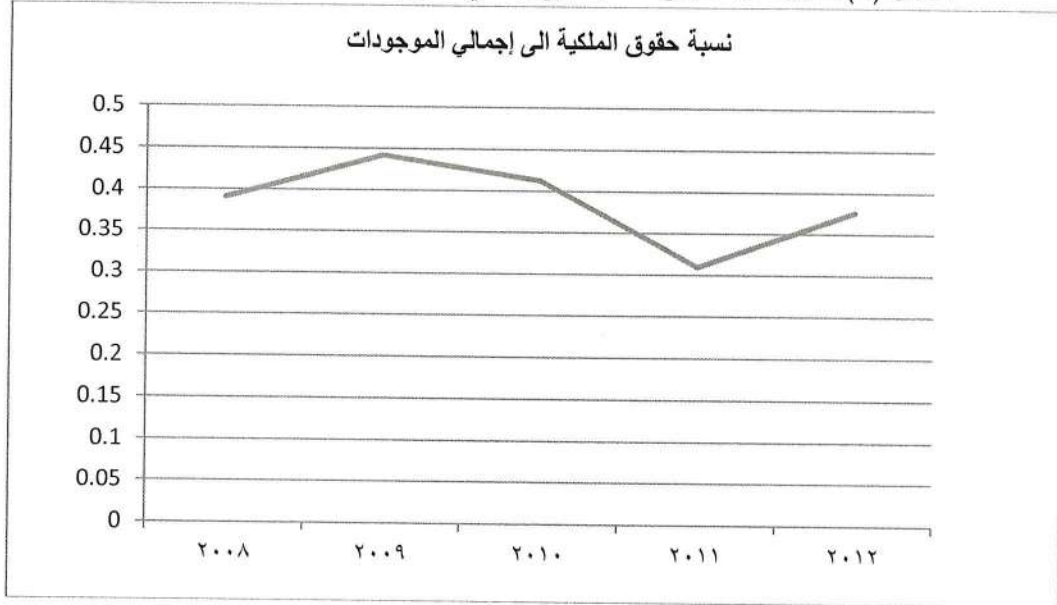
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

ب- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات

أظهرت النتائج الواردة في الجدول (٤) ارتفاعاً كبيراً وملحوظاً في متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال جميع سنوات الدراسة عن النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي ، إذ بلغ أقل متوسط 30.96% وذلك في عام 2011 ، أما أعلى متوسط فقد بلغ ٤٤,٢% وذلك في عام ٢٠٠٩ ، وبلغ متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة ٣١,١% ، ويدل على أن المصارف عينة البحث تتمتع بمركز مالي جيد وتمتلك مستوى عالٍ من الأمان لمواجهة الخسائر غير المتوقعة ، وبلغ الانحراف المعياري ١٨,١ ، مما يشير إلى تذبذب هذه النسبة خلال مدة الدراسة . ولا بد من الإشارة إلى أن المصرف العراقي قد

احتل المرتبة الأولى بمتوسط ٥٤,٢% ، وهذا يدل على إن هذا المصرف يتمتع بأفضل مركز مالي من بين المصارف الثلاثة عينة البحث ، وبلغ الانحراف المعياري ٩,٧ ، وجاء مصرف إيلاف بالمرتبة الثانية بمتوسط ٣٣,٤% وبانحراف معياري ٣,٠٣ ، ومن ثم تلاه مصرف دجلة والفرات واحتل المرتبة الثالثة بمتوسط ٣١,٣% وبانحراف معياري ٨,٠١ . ويمكن توضيح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة من خلال الشكل (٦) .

الشكل (٦) تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

٤- نسب توظيف الأموال (نسب النشاط)

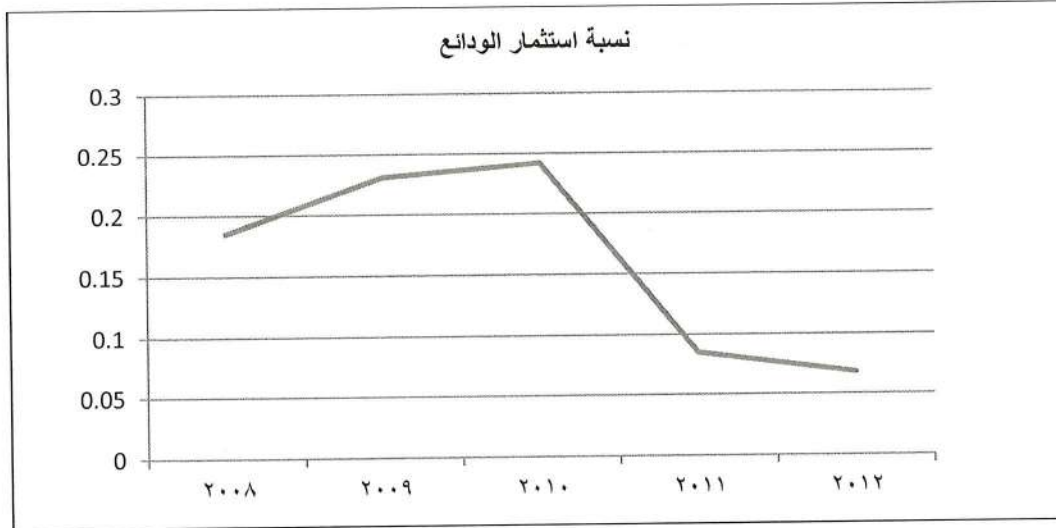
أظهرت نتائج البحث الخاصة بنسب توظيف الأموال الظاهرة في الجدول (٤) أن المصارف عينة البحث قد حققت متوسطات مقبولة فيما يتعلق بنسب توظيف الأموال ومتفاوتة من سنة لأخرى ، أما على مستوى المصارف منفردة ، فقد ظهر هناك اختلافاً واضحاً فيما بينها بخصوص هذه النسب ودرجة تذبذبها ، وقد ظهر ذلك واضحاً من خلال ما يأتي :

أ- نسبة استثمار الودائع

بناءً على ما ورد في الجدول (٤) نجد أن متوسطات هذه النسبة للمصارف عينة البحث كانت مقبولة في جميع سنوات الدراسة ، إذ بلغ أقل متوسط لهذه النسبة للمصارف عينة البحث ٦,٨ في عام ٢٠١٢ ، أما أعلى نسبة فقد بلغت ٢٤,٢% في عام ٢٠١٠ ، وقد بلغ متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة ١٦,٢% ، وهذا يدل على قدرة المصارف عينة البحث بشكل مجتمع على توظيف واستثمار الودائع المودعة لديها ، وبلغ الانحراف المعياري لهذه النسبة ٨,١ ، مما يشير إلى تذبذب هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة . ولابد من الإشارة إلى إن مصرف دجلة والفرات قد احتل المرتبة الأولى على الرغم من عدم وجود استثمارات في عام ٢٠١٢ ، إذ بلغ متوسط نسبة استثمار الودائع ٢٧,٥% ، وهذا يشير إلى القدرة العالية لهذا المصرف على استثمار الأموال المودعة لديه ، وبلغ الانحراف المعياري ١٧,٦ ، مما يدل على إن نسب استثمار الودائع لهذا المصرف كانت متفاوتة ومتذبذبة من سنة لأخرى خلال مدة

الدراسة ، وتلاه المصرف العراقي ، إذ جاء بالمرتبة الثانية بمتوسط ١٠,٩ % وبانحراف معياري 8.2 ، في حين كان تسلسل مصرف إيلاف في المرتبة الثالثة بمتوسط ٨,٦ % وبانحراف معياري ٦,٣ . ويمكن توضيح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة من خلال الشكل (7) .

الشكل (7) تطور نسبة استثمار الودائع للمصارف عينة البحث

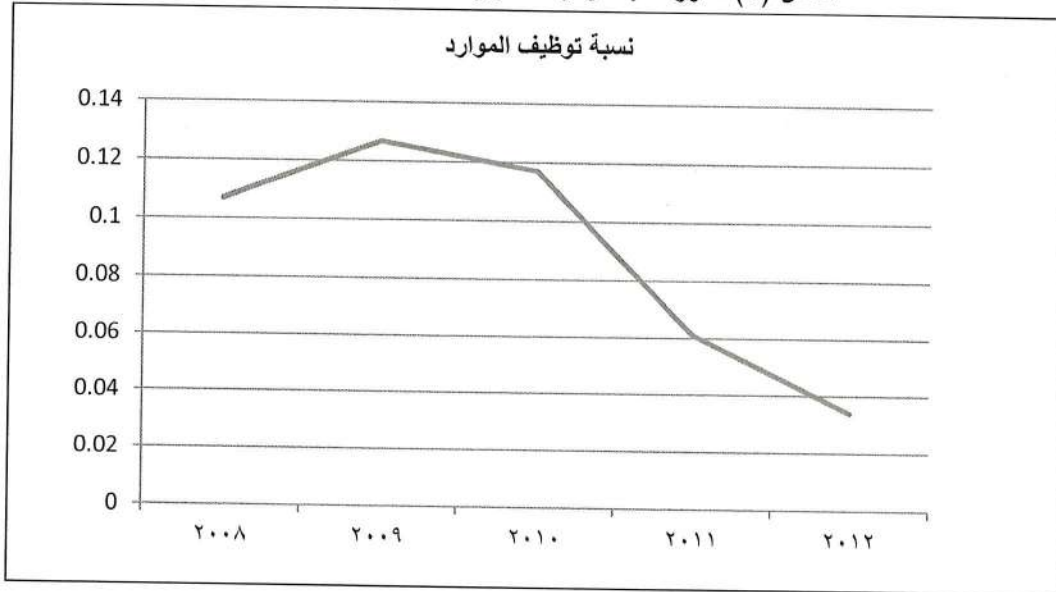


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

ب- نسبة توظيف الموارد

يتضح من الجدول (٤) أن متوسطات هذه النسبة للمصارف عينة البحث قد شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة ، إذ بلغ متوسط هذه النسبة ١٠,٧ % في عام ٢٠٠٨ ، ثم ارتفع ليصبح ١٢,٧ % في عام ٢٠٠٩ ، ومن ثم عاد إلى الانخفاض خلال السنوات اللاحقة ليصبح ١١,٧ % ، ٦,١ % ، ٣,٤ % خلال الأعوام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ على التوالي ، وقد بلغ متوسط هذه النسبة للمصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة ٨,٩ % ، وهذا يدل على قدرة المصارف عينة البحث بشكل مجتمع على توظيف الموارد المتاحة لديها ، وبلغ الانحراف المعياري لهذه النسبة ٣,٩٨ ، مما يشير إلى تذبذب هذه النسبة ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة . ولا بد من الإشارة إلى أن مصرف دجلة والفرات قد تصدر المرتبة الأولى أيضاً على الرغم من عدم وجود استثمارات في عام ٢٠١٢ ، إذ بلغ متوسط نسبة توظيف الموارد ١٦,٦ % ، وهذا يشير إلى القدرة العالية لهذا المصرف على توظيف الموارد المتاحة لديه ، وبلغ الانحراف المعياري ٩,٩٨ ، مما يدل على إن نسب توظيف الموارد لهذا المصرف كانت متذبذبة من سنة لأخرى خلال مدة الدراسة ، وجاء بعده مصرف إيلاف بالمرتبة الثانية بمتوسط ٤,٩ % وبانحراف معياري ٤ ، في حين احتل المصرف العراقي المرتبة الثالثة بمتوسط ٤,٥ % وبانحراف معياري ٣,٢ . ويمكن توضيح تطور هذه النسبة خلال مدة الدراسة من خلال الشكل (٨) .

الشكل (8) تطور نسبة توظيف الموارد للمصارف عينة البحث



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الجدول (٤) .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

في ضوء نتائج البحث يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

- ١- إن المصارف عينة البحث تحتفظ بسيولة نقدية كبيرة تفوق بكثير النسبة المحددة من قبل البنك المركزي ، مما يشير إلى ضمان حقوق المودعين وانخفاض مستوى المخاطرة ، ولكن ذلك قد يؤدي إلى ضياع فرصة استثمار هذه الأموال في مجالات تنموية متنوعة تخدم المجتمع العراقي .
- ٢- هناك تذبذباً واضحاً في نسب الربحية التي حققتها المصارف عينة البحث خلال مدة الدراسة ، وإن هناك ضعفاً في أداء المصرف العراقي الإسلامي فيما يتعلق بمؤشر الربحية ، إذ جاء بالمرتبة الثالثة من بين المصارف الثلاثة عينة البحث .
- ٣- إن مستوى كفاية رأس المال في المصارف عينة البحث هو مستوى جيد لاسيما في المصرف العراقي الذي احتل المرتبة الأولى ، مما يشير إلى إن تلك المصارف تتمتع بمركز مالي جيد ، ويعود ذلك إلى إدراك إدارات المصارف عينة البحث لأهمية ملاءة رأس المال في تحقيق الأمان لها ولمودعيها .
- ٤- إن المصارف عينة البحث لديها القدرة على توظيف ودائعها ومواردها المتاحة ، وهناك تفاوتاً في قيم هذا المؤشر بين المصارف عينة البحث ، ويعود سبب ذلك ؛ إلى احتفاظ بعض تلك المصارف بمبالغ كبيرة من ودائع الزبائن والموارد المتاحة دون استثمارها ، وذلك بسبب السياسة المتحفظة التي تتبعها المصارف الإسلامية فضلاً عن المحددات التي تفرضها عليها مبادئ الشريعة الإسلامية .

- في ضوء الاستنتاجات السابقة ، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي على النحو الآتي :
- ١- ضرورة استثمار المصارف عينة البحث السيولة الفائضة لديها في مجالات تنموية متنوعة من خلال استغلال الفرص الاستثمارية الجيدة مع مراعاة الموازنة بين هدفي السيولة والربحية بالشكل الذي يرفع من مستويات الربحية ويحقق المنفعة للمجتمع العراقي .
 - ٢- ضرورة تمويل المشاريع التي من الممكن أن تحقق أرباحاً كبيرة للنهوض بمستويات الربحية وتشغيل السيولة الفائضة بما يخدم الصالح العام .
 - ٣- محاولة الاستفادة من تجربة المصارف الإسلامية في البلدان الأخرى ومعرفة أكثر المجالات الاستثمارية تحقيقاً للربح عند أدنى مستوى من المخاطرة .
 - ٤- ضرورة المحافظة على كفاية رأس المال لكونه يمثل وسيلة الحماية بالنسبة للمصرف وزيانته فضلاً عن كونه يمثل الدعامة الأساسية لامتناع الخسائر غير المتوقعة التي قد تتعرض لها المصارف في بعض الظروف والأوقات .
 - ٥- ضرورة توظيف الأموال التي تحصل عليها المصارف وعدم تجميدها وخاصة تلك المتمثلة بودائع الزبائن بالشكل الذي يحقق أكبر منفعة من تلك الأموال وذلك من خلال زيادة العمليات الاستثمارية لاسيما المالية منها .

المصادر

أولاً : المصادر العربية

- أ- التقارير السنوية للمصارف عينة البحث
- ١- التقارير المالية السنوية للمصرف العراقي الإسلامي للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢م) .
- ٢- التقارير المالية السنوية لمصرف دجلة والفرات الإسلامي للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢م) .
- ٣- التقارير المالية السنوية لمصرف إيلاف الإسلامي للسنوات (٢٠٠٨-٢٠١٢م) .
- ب- الكتب
- ١- الزبيدي ، حمزة محمد ، " التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل " ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠١١ .
- ٢- سمحان ، حسين محمد ومبارك موسى عمر ، " محاسبة المصارف الإسلامية " ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان - الأردن ، ٢٠٠٩ .
- ٣- الشمري ، صادق راشد ، " أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية " ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠١١ .
- ٤- العجلوني ، محمد محمود ، " البنوك الإسلامية : أحكامها-مبادئها-تطبيقاتها المصرفية " ، الطبعة الثانية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، ٢٠١٠ .
- ٥- العلي ، صالح حميد ، " المؤسسات المالية الإسلامية : ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " ، الطبعة الأولى ، دار النوادر للنشر والتوزيع ، سوريا - دمشق ، ٢٠٠٨ .
- ٦- المطيري ، الحميدي محمد ، " أثر دوران العاملين على الأداء المالي : دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية " ، رسالة ماجستير ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان - الأردن ، ٢٠١٢ .
- ٧- الموسوي ، حيدر يونس ، " المصارف الإسلامية : أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية " ، الطبعة الأولى ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن ، ٢٠١١ .

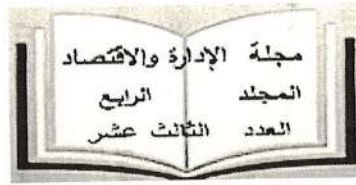
ج- الدوريات

- ١- أحمد ، محمود جلال والكسار ، طلال ، " استخدام مؤشرات النسب المالية في تقييم الأداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات (ال فشل المالي) " ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزرقاء الخاصة ، ٢٠٠٩ .
 - ٢- التميمي ، أياد فاضل وقدمي ، ثائر عدنان ، " تحليل وتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٩٨-٢٠٠٢) : عينة مختارة-دراسة مقارنة " ، بحث مقدم إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة العلوم التطبيقية ، ٢٠٠٥ .
 - ٣- سعيد ، عبد السلام لفته ، " تحليل الودائع المصرفية نموذج مقترح " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٦ .
 - ٤- شاهين ، علي عبد الله وصباح بهية مصباح ، " أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني " ، مجلة جامعة الأقصى ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، ٢٠١١ .
 - ٥- عبد الستار ، رجاء رشيد ، " تقييم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية " ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد ٣١ ، ٢٠١٢ .
 - ٦- عبد الغني ، دادن ، " قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية " ، مجلة الباحث ، العدد ٤ ، ٢٠٠٦ .
 - ٧- الكروي ، بلال نوري سعيد ، " تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة : دراسة مقارنة بين مصرفي الرفادين والرشيد " ، المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، العدد الرابع والعشرون ، ٢٠٠٩ .
 - ٨- المومني ، منذر طلال والسروجي ، عنان فتحي ، " مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية " ، مجلة المنارة ، المجلد ١٣ ، العدد ٢ ، ٢٠٠٧ .
- د- الرسائل والأطاريح
- ١- بورقية ، شوقي ، " الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية : دراسة تطبيقية مقارنة " ، أطروحة دكتوراه ، جامعة فرحات عباس - سطيف ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ٢٠١١ .
 - ٢- صباح ، بهية مصباح محمود ، " العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين : دراسة تحليلية " رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية ، كلية التجارة ، غزة ، ٢٠٠٨ .
 - ٣- عصام ، عباسي ، " تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات : دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر للمدة ٢٠٠٩-٢٠١١ " ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرياح ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢ .
 - ٤- مشتهى ، بهاء الدين بسام ، " دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين ١٩٩٦-٢٠٠٨ : دراسة تحليلية " ، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، غزة ، ٢٠١١ .

ثانياً : المصادر الأجنبية

A- Books :

1-Al-Khndari , Ahmed M. Sharif , "Commercial Banking and Financial Institutions : Roles and Operations" , 1st Edition , Al-Falah Books for publishing and distribution , Kuwait , 2009.



B- Periodicals :

1-Bdredin , Ahmed Mohamed , “ Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios “ , Working Paper , German University in Cairo , New Cairo , Egypt , 2009 .

2-El-Dalabeeh , Abdel-Rahman Kh. , “ The Role of Financial Analysis Ratio in Evaluating Performance : Case Study National Chlorine Industry “ , Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business , Vol.5 , No.2 , 2013 .

3-Saud , Bintawim Samar , “ Performance Analysis of Islamic Banking : Some Evidence from Saudi Arabian Banking Sector “ , Master Thesis , Asia Pacific University , Business Administration , 2011 .

4-Usman , Abid & Khan , Muhammad Kashif , “ Evaluating the Financial Performance of Islamic and Conventional Banks of Pakistan : A Comparative Analysis “ , International Journal of Business and Social Science , Vol. 3 , No. 7 , April 2012 .